

( ٢٠ )

مسألة في توارد الأدلة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مسألة :

وجدت كل المتكلمين قالوا في كتبهم ، حتى سيدنا (كبت الله أعداءه) الذي هو امامهم والكاشف عما يلبس عليهم ، أن من شروط النظر المؤدي الى العلم، أن يكون الناظر شاكاً في مدلول. [و] هذا القول يوجب أن يكون العالم بحدوث الاجسام من جهة دليل الاعراض، العالم بأن الادراك لا يتناول الاخص<sup>١</sup> الاصاف ، ولا يعلم بدليل أبي علي بن سينا بدلا يمكنه النظر فيه . ونحن نعلم أن من لا يعلم أن الموجود اذا لم يكن قديماً، فلا بد كونه محدثاً غير كامل العقل .

على أنهم قالوا أيضاً حتى سألوا نفوسهم ، فقالوا : ما وجه ترادف الادلة على المدلول الواحد ، وجهته : أنا نعلم أنها مما لو سبقنا اليها لوجدت العلم.

---

(١) ظ : لا يتناول الا أخص الاوصاف .

مع قولهم انا لانفرق بين الدليل والشبهة الا بعد توليد الدليل للعلم ، فكيف يعلم أنها لا يمكننا النظر فيها ولا يولد لنا علماً أبداً .

فان قيل : انه اذ نظر غيرنا فيها اضطرنا الى أنه علم بمدلولها ، فعلمنا أنها أدلة .  
أمكن له [ أن ] يقال : انه لاسبيل الى أن يعلم أحدنا عالماً ، وان جاز أن يعلمه معتقداً ، واذا لم يعلمه عالماً فلا سبيل الى ما ذكره .

### الجواب :

اعلم أنه لاشبهة في القول بأن من علم شيئاً من المعلومات بدليل نظر فيه أوجب له العلم ، لا يصح أن يعلمه بدليل آخر ، اذا اجتمع مع القول بأن وجه النظر في الأدلة المترادفة مع تقدم العلم بالمعلوم ، انما هو ليعلم أن ذلك المنظور فيه دليل مناقضته .

وقول بيننا<sup>١</sup> في أن الدليل انما يعلم دليلاً اذا حصل عنده العلم فكيف يجوز أن يعلم في الدليل الثاني اذا نظرنا فيه انه دليل وما حصل لنا عنده علم .  
والذي يقوي في النفس أن يقال : ان من نظر في شيء يعلمه من طريق الدليل ، قد يجوز أن ينظر في دليل آخر يفضي الى العلم به ، ويكون عالماً به من طريقين .

مثال ذلك : أن ينظر في طريق اثبات الاعراض ، ويستدل بها على حدوث الاجسام ، فيعلم بهذه الطريقة أن الاجسام محدثة ، ثم ينظر في الطريقة الاخرى يعتمد فيها على أن من شأن الادراك أن يتعلق في كل ذات مدركة بأخص أوصافها

---

(١) الزيادة منا .

(٢) ظ : وقد بينا .

والجسم لو كان قديماً لوجب ادراكه على هذه الصفة، لأنها من أخص أوصافه ،  
فاذا علم ضرورة أنه لا يدرك قديماً ، فلا بد من العلم بحدوثه .

وهذه الطريقة مبنية على مقدمات :

منها : أن الجسم مدرك .

ومنها : أن من شأن الإدراك أن يتعلق بأخص أوصاف الذات المدركة .

ومنها : أن الجسم لو كان قديماً لكان كونه بهذه الصفة من أخص أوصافه .

ومنها : أن ' لا يدرك قديماً .

فمتى علم بالتأمل صحة هذه المقدمات ، فلا بد أن يفعل لنفسه اعتقاداً ،

لأن الجسم ليس بقديم ، واذا لم يكن قديماً وهو موجود ، فلا بد من كونه  
محدثاً .

وانما قلنا انه مع صحة تلك المقدمات وعلمه بها لابد أن يفعل اعتقاداً لانه

ليس بقديم . أن مجموع ما ذكرناه ملجئ له الى فعل هذا الاعتقاد، كما أن من

علم في ذات أنها لم يسبق ذواتاً محدثة ملجأ الى اعتقاد كونها [ كذلك ] ومن

علم في فعل له صفة الظلم ملجأ بما استقر في عقله من قبح ماله هذه الصفة الى

فعل اعتقاد لقبحه، ويكون ذلك الاعتقاد علماً، لوقوعه على الوجه الذي ذكرناه.

فان قيل : كيف ينظر في حدوث الجسم بالدليل الثاني وهو عالم بحدوثه

بالدليل الاول، والعلم بالشيء يمنع من النظر فيه، ولو جاز أن ينظر فيما علمه،

لجاز أن ينظر في المشاهدات .

قلنا : ليس نظره في الدليل الثاني على الحقيقة نظراً في صدور<sup>٢</sup> الجسم،

فيلزم أن يكون شاكاً في حدوثه، وانما ينظر في مقدمات الدليل الثاني التي منها

---

(١) ظ : أنه .

(٢) ظ : حدوث .

أن من شأن الإدراك أن يتعلق بأخص أوصاف المدرك، ومنها أن الجسم لو كان قديماً لكان كونه كذلك من أخص أوصافه ، وغير ذلك مما قد بيناه .

وإذا نظر في شيء، فيجب أن يكون شاكاً في تناول الإدراك وسائر مقدمات الدليل وعلى<sup>١</sup> بالدليل الأول حدوث الأجسام لا يمنع من شكه في مقدمات الدليل الثاني. وإنما يمنع على الوجه الصحيح أن يكون ناظراً في شيء وهو عالماً<sup>٢</sup> به، أن النظر لا يتعلق من المنظور فيه بوجه معين، بل يتعلق بهل الصفة ثابتة أم منتفية ، فكأنه يمثل من الأمرين ، ويجب عن ادراكهما الثابت ، فلا بد من الشك مع ذلك ، لأن العلم والقطع ينافيان وجه تعلق النظر .

فهذا هو المانع من نظر الناظر فيما يعلمه، لا ما يذكر في الكتب من النظر في المشاهدات .

لأن لقائل أن يقول: إنما لا يصح أن ينظر في المشاهدات، لأنه دليل يفضي إلى العلم بها ، ولو لا أن النظر في الدليل الثاني يحصل عنده علم بالمدلول عليه ، لوجب أن يكون من علم حدوث الأجسام<sup>٣</sup> بدليل اثبات الأعراض<sup>٤</sup> ، ثم نظر في الطريقة الأخرى المبنية على كيفية تناول الإدراك متى عرض له شك في اثبات الأعراض ، أن يخرج من أن يكون عالماً بحدوث الأجسام ، لأن شكه في حدوث الأجسام يؤثر في علمه بحدوثها من هذا الطريق بدلالة أنه لو انفرد كونه ناظراً بهذا الدليل دون غيره حتى يشك في اثبات الاكوان أو حدوثها أو أن الجسم لا يخلو منها يخرج من أن يكون عالماً بحدوث الأجسام . وقد علمنا أنه إذا كان قد نظر في الطريقة الثانية، ثم شك في اثبات الاكوان، لا يخرج من أن يكون عالماً بحدوث الأجسام ، فلولا أن الطريقة الثانية قد

---

(١) ظ : والعلم بالدليل .

(٢) ظ : وهو عالم .

اقتضت حصول علم له بالمدلول ، لما وجب مع الشبهة في الدليل الاول أن يستمر كونه عالماً ، وهذا أوضح .

فان قيل : كيف يعلم في الدليل الثاني أنه دليل ، وهو لا يتميز له حصول العلم له من جهته ، لانه اذا كان عالماً بحدوث الاجسام بالدليل الاول ، ثم نظر في الدليل الثاني ، وادعيتم أنه يجب أن يفعل لنفسه عند تكامل صحة مقدمات الدليل الثاني اعتقاد حدوث الاجسام . وهذا ممسا لا يتميز له ، لانه معتقد وعالم بحدوث الاجسام بالنظر الاول ، فكيف يعلم أن الدليل الثاني دليل على الحقيقة . ولا يجري ذلك مجرى من لم يكن عالماً بشيء ، ثم نظر في دليل عليه فوجد نفسه عالماً لم يكن عالماً به ، لان هاهنا تمييز<sup>١</sup> له حصول العلم بعد أن يكون حاصلًا .

قلنا : الناظر قبل أن ينظر في الدليل الثاني اذا تأمل مقدماته ، فلا بد أن يكون عالماً بأنها من صحة ، وعلم الناظر ذلك من حالها ، فانه لا بد أن يفعل لنفسه علماً بحدوث الاجسام ، وأنه لا يجوز أن يتكامل له العلم بثبوت المقدمات وصحتها ، ولم يفعل لنفسه علماً بحدوث الجسم .

كما أنه يعلم قبل النظر في طريقة اثبات الاعراض وحدوثها ، أنه متى علم الناظر أن الجسم<sup>٢</sup> بشيء ذواتاً محدثة ، فلا بد أن يفعل لنفسه اعتقاداً ، لانه محدث ويكون ذلك الاعتقاد علماً لهذا الوجه ، فكان العلم بأن الدليل دليل هو علم بتعلقه بالمدلول على وجه مخصوص يفضي الى العلم .

ومن قال : ان النظر في الدليل الثاني لا يحصل عنده علم ، بأن يقتضي يضيق عليه هذا الكلام .

---

(١) ظ : يتميز له حصول العلم بعد أن لم يكن حاصلًا .

(٢) ظ : العلم .

ويقال له: ان معنى قولك انه ينظر في الدليل الثاني أنه دليل لا يعلم المدلول عليه . فانت تزعم أن العلم بأن الدليل دليل هو علم بالمدلول، وإذا كان العلم عندك بأن الدليل دليل انما يحصل بعد حصول العلم للناظر بالمدلول ، فهذا الناظر لا يعلم أبداً أن هذا الدليل الثاني، فلا بد أن يكون ما يمضي في الكتب من أن العلم بأن الدليل دليل ، وهو علم بالمدلول فيه ضرب من التجوز والاختصار .

ويجب أن يقال : ان العلم بأنه دليل لا بد أن يفارقه العلم بالمدلول ، والا فقد علم المدلول من لا يعرف أن ذلك الدليل عليه، وقد يجهل كون هذه الطريقة دالة على المدلول من يعلم المدلول .  
فالذي ذكرناه أوضح وأتم .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين  
وحسبنا الله ونعم الوكيل .